الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

المنتدى العالمي العاشر للهجرة والتنمية 2017

ورقة موقف

في إطار التحضير للمنتدى العالمي العاشر حول الهجرة والتنمية الذي يعقد في برلين – ألمانيا خلال الفترة من 28– 30 يونيه/ حزيران 2017، والذي سيكون موضوعه الرئيسي: "نحو تعاقد اجتماعي عالمي حول الهجرة والتنمية" الذي يشير إلى ضرورة معالجة وتوازن مصالح المهاجرين وبلدانهم الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد في إطار الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛

وحيث أن عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP تولي اهتماماً خاصاً بالدورتين القادمتين للمنتدى، لكون المملكة المغربية رئيساً مشاركاً فيهما، وهي أول دولة عربية تتولى هذه المهمة؛

وبالإشارة إلى قيام عملية التشاور بالمتابعة بصورة دورية على المستوى الإقليمي العربي لما تضمنه إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الصادر عن الاجتماع العام رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، وكذلك متابعة الإجراءات المتخذة والمشاورات الجارية لوضع العهد العالمي بشأن اللاجئين والعهد العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، ورفع نتائج هذه المتابعات إلى الفعاليات التي تحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا الغرض؛

وبمناسبة انعقاد الاجتماع الثالث لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 8 و9 مايو/ أيار 2017، تم مناقشة الموقف العربي من محاور المنتدى العالمي للهجرة والتنمية خلال اليوم الأول للاجتماع؛ حيث تمنت الدول الأعضاء التوفيق للمملكة المغربية خلال فترة رئاستها للمنتدى وأبدت استعدادها لمساندتها وتقديم الدعم اللازم لها لتنظيمه في أفضل صورة ممكنة، وتم الاتفاق على تبني الدول لهذه الورقة خلال مشاركتها في الدورة العاشرة للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية (برلين 2017).

وفيما يتعلق بمحاور المنتدى الثلاثة المقسم كل منها إلى مائدتين مستديرتين (مرفق ورقة بمحاور المنتدى وأهدافها)، فقد تم مناقشة الموضوعات التي سيتم تناولها في الموائد المستديرة وتم الاتفاق على ما يلي:

المحور الأول: الهجرة والتنمية من خلال الاستراتيجيات الوطنية: تقوية نجاعة السياسات الوطنية:

المائدة المستديرة 1.1: أدوات وضمانات تماسك السياسات:

إيجاد المزيج المناسب من السياسات لتحقيق التوازن بين المصالح والأهداف المختلفة

1. أهمية تطوير واستحداث آليات وطنية للتنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية التي تعمل في مجال الهجرة على المستوى الوطني بهدف وضع سياسات واستراتيجيات وطنية متماسكة تعمل على تحقيق التكامل ومنع الازدواجية.
2. إدراكاً لأهمية التماسك الاجتماعي في تحقيق التنمية، نؤكد على أن هذا التماسك لا يمكن تحقيقه إلا بتشجيع السياسات التي تؤدي إلى الحفاظ على التنوع والإدماج الثقافي وتعمل على مشاركة الجميع، بما يتفق مع الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي وخطة التنمية المستدامة 2030 وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، حيث يعد جسر الهوة بين الثقافات أمراً ضرورياً وعاجلاً للسلام والاستقرار والتنمية.
3. تعزيز التعاون بين دول المصدر ودول المقصد المعنية لإدارة الهجرة واللجوء بطريقة مناسبة ووضع خطط وسياسات فعالة لمواجهة التحديات المرتبطة بزيادة تدفقات الهجرة واللجوء، وخاصةً تلك التي تحدث بطريقة غير نظامية.
4. تثمين المبادرات التي تقوم بها بعض الدول العربية كإنشاء مجالس استشارية تضم مجموعة من العلماء المقيمين في الخارج وتختص بتقديم الاستشارات العلمية والفنية في كافة المجالات. ونؤكد على أهمية السياسات التي تضعها بعض الدول للاستفادة من خبرات مهاجريها في الخارج، وكذلك الاستعانة برؤى هؤلاء المهاجرين لوضع سياسات أكثر فعالية تهدف لإدماج الهجرة في التنمية. كما ندعو إلى تشجيع المبادرات الفردية والجماعية التي يتقدم بها بعض المهاجرين العرب بهدف إفادة أوطانهم الأصلية ومساعدتها لإحداث التنمية والنهضة في مختلف المجالات.
5. التأكيد على أهمية مراعاة حقوق الإنسان واحترام الكرامة الإنسانية للمهاجرين بمن فيهم النازحين واللاجئين وضحايا الإتجار بالبشر عند وضع السياسات، حيث أن كفالة حقوق الإنسان واحترام الكرامة الإنسانية للمهاجرين أمر ضروري لتعزيز مساهماتهم في دول المصدر والمقصد على حدٍ سواء، وذلك بما يتفق مع القوانين الوطنية والالتزامات الدولية لكل دولة.
6. التأكيد على أهمية دور عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة في المجالات التالية:
   أ) تحقيق التناسق بين السياسات المتعلقة بالهجرة على المستوى الإقليمي، وفتح آفاق جديدة للتعاون والشراكة بين الدول الأعضاء؛

ب) تعزيز موقف الدول العربية في التفاوض بشأن قضايا الهجرة إقليمياً وعالمياً؛

ج) أهمية اعتبارها منصة مهمة لعقد جلسات تشاورية مع الأطراف الإقليمية والدولية وعمليات التشاور الأخرى من أجل تطوير الحوار وتعزيز التفاهم حول الموضوعات محل الاهتمام المشترك في مجال الهجرة، مما يساعد على تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الأطراف الأخرى عند القيام بوضع البرامج والسياسات.

وفي هذا الإطار، نشجع الدول الأعضاء على الاستمرار في المشاركة بفاعلية في اجتماعات عملية التشاور والأنشطة التي تنظم لتنفيذ خطط العمل الخاصة بها.

المائدة المستديرة 1.2: تنفيذ الخطة العالمية للتنمية المستدامة:

خطط العمل الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة

1. أهمية تضمين الهجرة الدولية – كواحدة من المحركات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية – في سياسات التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة 2030 وخطط التنمية الوطنية، حيث أن المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية حالياً تجعلها في أشد الحاجة إلى ربط قضايا الهجرة بالتنمية، كما أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 من شأنه أن يؤثر على الأسباب الدافعة للهجرة من الدول العربية – وخاصةً هجرة الكفاءات – التي هي في أغلب الأحيان أسباب اقتصادية واجتماعية.
2. مواصلة السعي إلى تضمين الهجرة في خطط التنمية الوطنية في الدول العربية وإشراك الكفاءات العربية المهاجرة في عملية التنمية في الوطن العربي من خلال نقل خبراتهم، وتطوير الشراكات وشبكات التواصل بينهم وبين نظرائهم في المنطقة العربية، ومساعدتهم في الحصول على معلومات أفضل عن فرص العمل والاستثمار في المنطقة، والاستفادة من وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في تحقيق ذلك.
3. التأكيد على أهمية دور عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة في مساعدة الدول الأعضاء على ترجمة الأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030 إلى سياسات وقواعد ومعايير ومبادئ توجيهية يمكن تنفيذها على المستوى الوطني، كما تعمل كذلك كحلقة وصل بين المستوى الوطني والمستوى العالمي من خلال القيام بتجميع جهود الدول في هذا الشأن وتحليلها على المستوى الإقليمي ثم عرضها في المحافل الدولية بصورة موحدة. وذلك تأكيداً على أهمية الاستجابة بشكل جماعي للتحديات التي تواجهها المنطقة فيما يتعلق بالهجرة في ظل الأزمات التي تمر بها المنطقة حالياً.
4. حث الدول الأعضاء على المشاركة في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية بأوراق عمل تشمل جهودها وإنجازاتها والتحديات التي تواجهها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالهجرة، وعرض أفضل الممارسات في خلق

آليات تنسيق وطنية بين الوزارات وكذلك بين الحكومات المركزية والإدارة المحلية من أجل تنفيذ هذه الأهداف. وحثها كذلك على إجراء استعراضات أمام المنتدى العربي للتنمية المستدامة AFSD، وكذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة HLPF.

المحور الثاني: الهجرة والتنمية من خلال الشراكات المتعددة الأطراف والثنائية: خلق فرص للتنمية الشاملة:

المائدة المستديرة 2.1: الانتقال إلى ما بعد حالات الطوارئ:

إيجاد حلول إنمائية للمنفعة المشتركة للمجتمعات المستضيفة والأصلية وللأشخاص النازحين

1. التأكيد مجدداً على ضرورة تعزيز التعاون والدعم والتضامن الدولي مع البلدان والمجتمعات الأكثر تضرراً من التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، والتعرف على المشاكل التي تواجهها تلك الدول ومساعدتها على تحمل الأعباء الملقاة على عاتقها واحتواء الوضع الإنساني الذي أصبح يفوق قدراتها. ويجب أن يتم هذا عن طريق: زيادة المساعدات الدولية ليس فقط الإنسانية ولكن أيضاً الموجهة للتنمية ودعم الاقتصاد، وزيادة القدرة على الاستجابة للأزمات، وإتاحة قنوات شرعية للهجرة.
2. المطالبة بزيادة فرص استقبال اللاجئين في دول ثالثة وفقاً للاتفاقيات والتعهدات الدولية ذات الصلة لتخفيف الأعباء عن بلدان اللجوء الأول.
3. تقديم الخدمات والاستجابة متعددة القطاعات للفئات الأكثر ضعفاً، والتأكيد على أهمية توافر الاستجابة المناسبة لمواجهة العنف القائم ضد النساء والفتيات والأطفال.
4. دعوة المجتمع الدولي للعمل على دعم وتحقيق التنمية وإعادة الإعمار في مناطق عودة النازحين واللاجئين، وتهيئة الظروف والأجواء التي تضمن إعادة تأهيل هؤلاء اللاجئين للإسهام في إعادة بناء بلدهم، حيث أن المساعدة في تلبية الاحتياجات الحياتية والتعليمية للاجئين استثمار في مستقبل آمن للمنطقة والعالم.
5. التأكيد على خصوصية وضع الدول العربية المستضيفة للاجئين التي تتحمل العبء الأكبر لأزمة اللجوء حالياً، مع وجود العديد من التحديات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية والتغيرات الديموغرافية والاضطرابات الأمنية والسياسية في بعض الدول والناتجة عن الأحداث التي مرت بها المنطقة منذ عام 2011 وتداعياتها، إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، مما يصعب معه قيام اللاجئين بتقديم إسهامات إيجابية في هذه المجتمعات المضيفة.
6. وفيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، يجدد المشاركون إدانتهم لدولة الاحتلال ويحملونها مسئولية استمرار معاناة اللاجئين وتأثيرها على عملية التنمية، ويدعون المجتمع الدولي وخاصة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) إلى تحمل مسئولياتها الكاملة تجاههم بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة

ويؤكدون على حقهم في العودة إلى وطنهم بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، والعمل على تقديم دعم أكبر للدول التي تستقبلهم لا سيما مع حالة اللجوء الجديدة للفلسطينيين من سوريا، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لإلزامها باحترام القانون الدولي، ووقف سياسات العدوان والحصار والتطهير العرقي والتمييز العنصري الهادفة إلى مواصلة تهجير الفلسطينيين عن وطنهم.

المائدة المستديرة 2.2: تعزيز الأثر الإنمائي للمهاجرين العائدين:

1. أهمية اتساق برامج إعادة الإدماج مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ومع احتياجات المجتمعات المحلية التي يعود إليها المهاجرون، ووضع سياسات ناجعة تعزز إسهامات المهاجرين في عملية التنمية، بما فيها إعادة إدماجهم في سوق العمل للاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم.
2. أهمية التوافق والتنسيق بين دول المصدر ودول المقصد في مجال العودة الطوعية للمهاجرين وإعادة قبولهم وإعادة إدماجهم، مع الحفاظ على كرامتهم ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان عند التعامل معهم.
3. إعطاء حوافز للمهاجرين لحثهم على العودة إلى بلد الأصل بعد انتهاء عقود العمل الخاصة بهم، وتشجيع فرص الهجرة الدائرية عن طريق وضع برامج للعمل الموسمي ومنح تأشيرات عمل مؤقتة.

المحور الثالث: الهجرة والتنمية: إيجاد استراتيجيات خارج نطاق الدولة

المائدة المستديرة 3.1: زيادة حجم الوعاء العالمي للمهارات – تسخير إمكانات القطاع الخاص لصالح الشراكات العالمية ذات الصلة بالمهارات

أهمية النظر إلى الهجرة على أنها لفائدة دول المصدر والمقصد بشكل عام على حد سواء؛ حيث تعد الهجرة حلاً لعدم استيعاب سوق العمل المحلية لقوة العمل الموجودة في دول المصدر، وفي نفس الوقت توفر حلاً لاختلال التوازن الديموغرافي في دول المقصد. ومن هذا المنطلق يؤكد المشاركون على أهمية:

1. وضع نظم لأسواق العمل في دول المقصد، والقيام بإجراء دراسات دورية حول احتياجات أسواق العمل في هذه الدول، وتحديد المهارات المطلوبة بوضوح، والإعلان عن فرص العمل المتاحة، مما يسمح لدول المصدر بوضع سياسات التعليم والتدريب المناسبة، مع قيام دول المقصد بالاعتراف بالمؤهلات العلمية والتقنية للمهاجرين (معادلة الشهادات) وفقاً للقواعد والمعايير المعمول بها في كل دولة.
2. تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات عابرة للحدود الدولية، وقيامهم بتوفير التدريب اللازم لتأهيل المهاجرين أو المهاجرين المحتملين بما يتناسب مع احتياجات العمل، والعمل على إنشاء قاعدة بيانات تضم

أصحاب المهارات والكفاءات المؤهلة والمدربة بحيث تشكل وعاءً عالمياً يمكن الاستفادة منه. ومن شأن ذلك أن يعزز القنوات الشرعية للهجرة ويحد من الهجرة غير النظامية، كما سيساعد على حسن استفادة دول المصدر ودول المقصد من هذه الكفاءات في عملية التنمية.

المائدة المستديرة 3.2: تعزيز التعاون – تمكين مساهمات المجتمع المدني في إدماج المهاجرين

1. حث دول المهجر على وضع السياسات الوطنية المتعلقة بمحاربة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والإسلاموفوبيا. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني ذات الصلة (بما فيها المنظمات الدينية ومنظمات المهاجرين) والقطاع الخاص ومنظمات أرباب العمل والمنظمات العمالية والأطراف الأخرى ذات الصلة، وندعو إلى حماية حقوق الجاليات العربية بالخارج.
2. التأكيد على دعم حملة "معاً: كفالة الاحترام والسلامة والكرامة للجميع" التي تم إطلاقها في الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين الذي عُقد في 19 أيلول/سبتمبر 2016، والتي تعمل في شراكة مع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية. والإشادة في هذا الخصوص بجهود الدول العربية التي قامت بتنفيذ عدة أنشطة في إطار هذه الحملة والمتمثلة في الأردن وتونس والسودان ولبنان وليبيا ومصر.
3. أهمية تعزيز جهود منظمات المجتمع المدني الخاصة بالجاليات المغتربة لدعم المهاجرين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمعات المستضيفة، وذلك من خلال تقديم التدريب الفني واللغوي اللازم لهم وإمدادهم بالمعلومات اللازمة لهم لمعرفة حقوقهم وواجباتهم والتعرف على قوانين وأنظمة الدول المستضيفة واحترامها.
4. التأكيد على مسئولية اللاجئين والمهاجرين في مراعاة واحترام قوانين وأنظمة البلدان التي تستضيفهم والنظام العام في هذه الدول، حيث أن التزام المهاجرين وإمكاناتهم وقدراتهم على التواصل تسهم في عملية الإدماج.
5. حث منظمات المجتمع المدني المختلفة على القيام بدور لبناء التفاهم بين الثقافات والأديان بما يدعم التماسك الاجتماعي من خلال إدماج المهاجرين وتعزيز الشعور بالانتماء، الذي يعزز بدوره المشاركة الكاملة في المجتمع والاقتصاد.
6. ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني بدور إيجابي للتعامل مع النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الإتجار بالبشر والعنف القائم ضد النساء والفتيات بما يتناسب مع هشاشة وضعهم ويؤدي إلى إدماجهم في المجتمع بصورة سليمة.